الصيغ المعتمدة من قبل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة باقليم كوردستان العراق
مصرف دجلة والفرات الاسلامي – فرع السليمانية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)كحالة دراسية

م.م احمد اسماعيل قادر

قسم الاقتصاد-كلية الادارة والاقتصاد -جامعة السليمانية

قسم المحاسبة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة التنمية البشرية

المستخلص

تحظى المشاريع الصغيرة بأهمية كبيرة من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية لما تتمتع به من خصائص مهمة تتمثل في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى الافراد فضلا عن الميزة التكاملية من خلال ما تقدمه هذه المشاريع للمشاريع الكبيرة ، كما تلعب دورا مهما في خلق الابتكارات التكنولوجية وتنوع الصادرات وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم فهي تعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو والتنمية الاقتصادية .

وتمثل عملية تمويل المشاريع الصغيرة احدى الوسائل الهامة لتشجيعها وتطويرها واعطائها المكانة اللازمة لجعلها اكثر مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، وتساهم المصارف الاسلامية في تمويل هذه المشاريع بصيغ متعددة كالمشاركة والمرابحة والمضاربة ...الخ .

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان دور مصرف محل الدراسة في تمويل المشاريع الصغيرة لا يتناسب وأهمية هذه المشاريع ، ويهدف البحث الى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان والصيغ المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية لتمويلها .

وفيما يخص الاستنتاجات احتل القطاع التجاري المرتبة الاولى من حيث انشاء المشاريع الصغيرة اذ بلغ (٣٣٣٤)مشروع والقطاع الخدمي المرتبة الثانية بـ(٢٣٨٤) مشروع والقطاع الصناعي بـ (١٢٥٩)مشروع بالمرتبة الثالثة وللمصرف اربع انواع من المصادر التمويلية وهي ، المرابحة ، المشاركة ، المضاربة والاستصناع وبالتوالي من حيث حجم الانشطة ، كما ان جميع النشاطات والعمليات التمويلية للمصرف بلغت (٥٤٨)عملية بقيمة تمويلية للمشاريع بلغت (٨٥.٣)مليار دينار خلال مدة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٤).

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة ، صيغ التمويل ، المصارف الاسلامية .

المقدمة:

تمثل المشاريع الصغيرة ركيزة اساسية لمعظم الاقتصاديات المتطورة ومحركا اساسيا لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، نظرا لما تتميز به عن المشاريع الكبيرة من خصائص تسمح لها باكتساب ميزة تنافسية عند استغلالها للموارد المتاحة بشكل كفوء ، لذا فانها تحظى باهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الانتاج والتشغيل وتوليد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي فضلا دورها الفعال في تحقيق التنمية الشاملة .

ومن المعروف ان الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة هو جزء من عملية التنمية الاقتصادية ، اذ تمثل عملية تمويل هذه المشاريع وسيلة هامة لدعمها واعطائها المكانة اللازمة لجعلها اكثر فاعلية لدعم النمو والتنمية في معظم اقتصاديات العالم .

وبالنظر لعدم رغبة الكثير في التعامل مع المصارف التجارية لاعتبارات شرعية ، يتم لجوء عدد من المستثمرين الى طلب التمويل من المصارف الاسلامية التي تزداد اعدادها واحجام استثماراتها سنويا ومن خلال ادواتها وصيغتها التمويلية الشرعية تقوم بتمويل اعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة .

أولا : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية :

١-ما هي أهم المصادر والصيغ التمويلية الإسلامية الملائمة للمشاريع الصغيرة ؟ .

٢- مدى كفاءة وفعالية الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة ؟

ثانيا :فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان دور المصرف الاسلامي محل الدراسة في تمويل المشاريع الصغيرة بشكل لا يتناسب مع اهمية هذه المشاريع ، وان المصارف الاسلامية تعتمد صيغة المرابحة لتمويل المشاريع الصغيرة اكثر من الصيغ الاخرى .

ثالثا :أهمية البحث:

ان موضوع المشاريع الصغيرة تعد القناة الرئيسة للتنمية في مختلف مجالاتها فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للدور الملموس الذي تمثله هذه المشاريع في بناء هيكل هذه الاقتصاديات ,ومنه يمكن أن يستكشف أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية ومنها المصارف الاسلامية للمساهمة في تمويل المشروعات وذلك لتحقيق أهداف التنمية .

رابعا: هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان ، وتحديد أهم الصيغ المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية في تمويل هذه المشاريع .

خامسا : هيكل البحث :

لغرض التوصل الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية المشاريع الصغيرة وخصائصها ، في حين جاء المبحث الثاني للتعرف على واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان ،اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة حالة مصرف دجلة والفرات فرع السليمانية للمدة ٢٠٠٧ -٢٠١٤

المبحث الاول

مفهوم وأهمية المشاريع الصغيرة وخصائصها

أولا- مفهوم المشاريع الصغيرة :

ان تحديد تعريف دقيق للمشاريع الصغيرة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب بمكان إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذالك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة هذه المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، راس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، مستوى الجودة ....الخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت .

وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية (الاسرج ، ٢٠١١، ٣) .

و استناداً إلى تصريح مجلس الإتحاد الأوربي بأنه لا يمكن إعطاء تعريف عام للمشاريع المتوسطة و الصغيرة ، لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر الشركة صغيرة ومتوسطة إذا كان عدد عمال المشتغلين فيها لا يتجاوز ٥٠٠ عامل (قريشي ، ٢٠٠٥ : ٢٠).

ولقد عرّف الباحثون في بلدان شرق أسيا ومن خلال دراسة قام بها إتحاد دول جنوب أسيا ASEAN على أن المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي لا يتجاوز عدد عمالها ١٠٠ عامل (هل ، ١٩٩٨ : ١١١) .

عرّفت لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصغيرة و المتوسطة على أنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ٩٠ عامل في الدول النامية و أقل من ٥٠٠ عامل في الدول المتقدمة (الزاهي ، ٢٠٠٢ : ٥) .

ويعرف البنك الدولى المشاريع الصغيرة بأنها التي يعمل بها اقل من (١٠)عمال بالمشاريع المتناهية الصغر والتي يعمل بها (١٠-٥٠) عاملا بالمشاريع الصغيرة وتلك التي يعمل (٥٠-١٠٠)عامل بالمشاريع المتوسطة ، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤلية وعدد العمال فيها اقل من ١٩ عاملا ، والمتوسطة هي التي يعمل فيها (٢٠-٩٩) عاملا . أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها مابين ١٠ إلى ٩٩ عامل ، وما يزيد عن ٩٩ يعد من المشاريع الكبيرة ، وفي الولايات المتحدة الامريكية فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعرف بأنها تلك التي يقل عدد العمال فيها عن (٥٠٠)عامل ويتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اندونيسيا بانها تلك التي يكون عدد العاملين فيها اقل من (١٠٠)عامل .وفي مصر: تعرف

المشاريع الصغيرة على انها تلك المشاريع التي يتراوح عدد العمال فيها (٥-٤٩)عامل والمشاريع المتوسطة (٥٠-٩٩)عامل وهذا يختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية (السيسي،٢٠٠٩، ٢٦-٢٩).

جدول (١)

تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول

اسم الدولة	الصناعات الصغيرة	الصناعات المتوسطة
استراليا	أقل من٢٠ شخص	أقل من ١٠٠ شخص
فنلندا	أقل من ١٠٠ شخص	أقل من ٥٠٠ شخص
اليونان	أقل من ٥٠شخص	٥٠- ٥٠٠شخص
هولندا	أقل من ١٠ أشخاص	١٠ -٩٩ شخص
اسبانيا	أقل من ٢٠٠ شخص	أقل من ٥٠٠ شخص
سويسرا	أقل من ٥٠ شخص	أقل من ٥٠٠ شخص
تايوان	أقل من ٢٠ شخص	أقل من ١٠٠٠ شخص
تايلاند	أقل من ١٠ أشخاص	أقل من ١٠٠ شخص

المصدر : غسان البلبل ، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،٢٠٠٦ ،ص ٤ .

اما بالنسبة للعراق فقد كان يعتمد معيار عدد العاملين فقط كمعيار أساسي لتصنيف المشاريع حسب الحجم ، وهي المشاريع الكبيرة التي كانت تستخدم (١٠) اشخاص فأكثر ، والمشاريع الصغيرة التي تستخدم أقل من (١٠)اشخاص ، ولقد تم منذ عام ١٩٨٣ إضافة معيار قيمة رأس المال بجانب معيار عدد العاملين ، كما تم إضافة الحجم المتوسط للمشاريع بجانب المشاريع الكبيرة والصغيرة .(ماهر ، ٢٠١٦ ، ٢٠٧)

ثانيا- أهمية المشاريع الصغيرة:

اصبحت المشاريع الصغيرة في الاونة الاخيرة محل اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين وزيادة التنمية على الصعيد الدولي ، قد يسعى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص الى توفير البنية التحتية للمشروعات كي تنمو وتزدهر ،وتمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة خاصة جزءا حيويا من اقتصاد اي دولة فبالرغم من الدور التنافسي للشركات العملاقة الا ان المشاريع الصغيرة مازالت من اهم مصادر الدخل القومي ومن اكثر القطاعات استيعابا للايدي العاملة ويلاحظ ان لفظ (المشاريع الصغيرة) هي عملية نسبية فيعتبر المشروع صغيرا في علاقته بالشركات الاخرى في نفس الصناعة (عفانه وابو عيد ، ٢٠٠٤ ،١١).

وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشاريع الصغيرة فى الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين٤٠٪- ٨٠٪

من إجمالي فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ و٥١٪ من اجمالي الناتج المحلى فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب . تتلخص أهمية المشاريع الصغيرة بما يأتي: .(مصطفى وعباس ،٢٠٠٥، ٨٧)

١- في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث، يعد إنشاء المشروعات الصغيرة وسيلة ناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها.

٢- تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشاريع الكبيرة والمؤسسات الحكومية، تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان ما نسبته (٤.٧٪)، فالمشاريع الصغيرة اليابانية تشغل قرابة (٧٠٪) من إجمالي القوى العاملة فيها، وفي أمريكا قرابة (٨٤٪) من حجم القوى العاملة، حيث توفر المشاريع الصغيرة الأمريكية ما قدره (١١.٢) مليون فرصة عمل خلال الفترة١٩٩٥ -٢٠٠٠ .

٣- للمشاريع الصغيرة قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، ولديها أيضاً قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، ومن ثم زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي منها.

٤- المشاريع الصغيرة قادرة على خلق القيمة المضافة في السلع والخدمات.

٥- تصلح أن تتكامل مع المشروعات الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها بكلفة منخفضة.

٧- تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة .

٨- تسهم بشكل فاعل في رفع الناتج الإجمالي.

٩- تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية.

١٠- تسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل.

١١- تسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات المسلكية، ومن ثم تسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه.

١٢- تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للاقتصاد الوطني.

١٣- تساعد في إكساب العاملين فيها مهارات قد تساعدهم على الانتقال إلى وظائف أفضل والبدء بمشاريع صغيرة جديدة.

١٤- الأهمية الاجتماعية والثقافية من خلال احياء العمل الحرفي والتراثي والذي يعد نواة المشاريع الصغيرة والذي غالباً مايحميها من الاندثار والضياع .

١٥- تمثل هذه المشاريع سوق جديدة وكبيرة لجهات التمويل ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل .

ثالثا -خصائص المشاريع الصغيرة :

تتميز المشاريع الصغيرة بجملة من الخصائص نذكر منها: (الاسرج ، ٢٠١١ ، ٤)

١- إن المشاريع الصغيرة في الغالب هي منشات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

٢- إن طبيعة الملكية في المشاريع الصغيرة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذالك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

٣- لا تتطلب المشاريع الصغيرة رأس مال كبير لانشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوعية من المشاريع، خاصة وانها تتميز بقلة مخاطر الاستثمار.كما انها تتميز بالمرونة في امكانية تغيير المنتجات الصناعية وبخاصة المنتجات التي تتعلق بأذواق المستهلكين، مما يجعلها تتجاوب بسرعة مع حاجات السوق مما يعطيها القدرة على الابداع في الانتاج. أي انها تتميز الصناعات الصغيرة بانخفاض حجم رأس المال المطلوب لإقامتها وتشغيلها بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة .

٤- تتسم المشاريع الصغيرة ببساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب العمل فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية . أي أن ملكية هذه المشاريع هي لأصحابها .اي انها لا تتطلب مستويات تنظيمية ادارية وفنية وهيكلية وهذا النوع من الصناعة يتلائم مع ظروف وحاجات الدول النامية التي تتميز بغياب الادارات الوسيطة في عملية الانتاج اذ يقوم رب العمل او المستثمر بكثير من الواجبات الادارية بنفسه، كما انها تشجع على بروز طبقة من صغار رجال الاعمال والمستثمرين المحلين.

٥- تتمتع هذه المشاريع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته ،مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود .

٦- يمكن إقامتها في مواقع مختلفة وفي مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة ، حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية ، إذ أن طبيعة عمل هذه الصناعات ترتبط بشكل مباشر وآني بالاحتياجات اليومية للأفراد . وهذا ما يجعلها تساهم في تحقيق تنمية مكانية أكثر عدالة بين أقاليم البلد المختلفة .

٧- قدرة المشاريع الصغيرة على استيعاب أعداد هائلة من القوى العاملة (الجو مرد، جار الله ،١٩٨٥، ١١٤) وعدم حاجتها إلى مؤهلات عالية للعمل لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة مما ينعكس ذلك على حجم العمالة في هذه الصناعات مع انخفاض أجورها مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون في الصناعات الكبيرة .

المبحث الثاني : واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان

أولا- نشأة المشاريع الصغيرة والسياسات الموجهة لها في إقليم كوردستان :

من الصعب تحديد بداية الصناعات في إقليم كردستان إلا أن الصناعة بصورتها البدائية بدأت عندما بدأ الإنسان بالإستقرار لذا يمكن القول بأن النشاط الصناعي قديم قدم تاريخ المنطقة حيث أن إقليم كوردستان بشكل عام ومحافظة أربيل بشكل خاص تعد من المواطن التي إتخذها الإنسان مستقراً له منذ القدم، ففي ضوء التنقيبات الأثرية تم الكشف عن أدوات حجرية تعود إلى العصر الحجري القديم في عدة مواقع منها كهوف شانيدر وكيوانان (الجنابي ،١٩٨٧، ١٤)، إن بعض أشكال الصناعة في إقليم كردستان بشكل عام كانت قائمة بشكلها البدائي وواصلت نشاطها إلى بعد تأسيس الحكومة العراقية وكانت الصناعة اليدوية سائدة في المناطق الكوردية من قبل ومكتفية بذاتها لتأمين كافة الحاجات الإستهلاكية للسكان كالأفرشة والسجاد واللباد كما أن معظم الملابس الرجالية والنسائية المختلفة كانت تصنع بحياكة يدوية محلية، فظلاًعن الأدوات المنزلية كأدوات الطبخ والشرب وغيرها، وأيضاً الآلات والأدوات الزراعية، ولاتزال تلك المصنوعات البسيطة قائمة في بعض المناطق وبالأخص في المناطق

القروية (الجاوشلي،١٩٨٧، ٤٨)، وكانت صناعة الدخان والسكاير المتمثلة بإستعمال سكاير اللف ويعد الحاج سليم خوشناو أول من جلب معمل سكاير القصب إلى أربيل وأقام محلا لذلك، وفي فترة الثلاثينات من القرن العشرين إنشيء أول معمل لإنتاج الثلج اليدوي باسم معمل (أحمد جلبي) كما إفتتح أول محل لصناعة المخللات عام ١٩٣٠ في مدينة أربيل، وكانت محافظة أربيل مشهورة بالصفارين والحدادين والدباغين وصناعة الأحذية والخناجر والسكاكين (عثمان ، ٢٠١٠ ، ٥٥) ، كما شاعت بعض الصناعات الغذائية الضرورية كصناعة جرش الحبوب وتهبيش الرز، وعرفت المنطقة بصناعة الخبز والألبان وأتقن السكان طرائق بدائية في صناعة الجبن والزازي فضلاً عن صناعة معجون الطماطة بإستخلاص عصيرها وكما كان تجفيف الفواكه والخضروات سائداً في المنطقة، وإشتهر سكان المحافظة بصناعة المخللات والحلويات منذ القدم كما إشتهروا بصناعة البرغل والمواد الغذائية المحلية الأخرى إلى جانب تحضير المشروبات الكحولية من قبل الطائفة المسيحية وكانت هذه الصناعات المحلية تعتمد بصورة رئيسة على القوة العضلية للإنسان لكونها صناعات يدوية وإستخدمت الحيوانات والمياه في إدارة المطاحن ولاسيما المطاحن المائية التي إشتهر بها إقليم كوردستان وإنتشرت في لواء أربيل خصوصا في القرى وأطراف المدن حيث كانت هناك ثلاث مطاحن تعمل معتمدة على مياه من منطقة تعرف بـ(اوردي) أو المعسكر حالياً إلى جانب مطحنتين تجرهما الحيوانات بقيتا تعملان لغاية الثلاثينات من القرن العشرين (حسين ،٢٠٠٢، ٣٨)، إلا أننا لانجد في إقليم كوردستان أية معالم صناعية بالمعنى الحديث سوى عدد محدود من الصناعات الحرفية وورش صغيرة متفرقة منتشرة هنا وهناك في مراكز المدن والأقضية وكلها ذات ملكية فردية، وبعد تأسيس مجلس الإعمار وزيادة عوائد النفط وقيام المجلس بوضع برامج الإعمار تم إنشاء أول منشأة صناعية حكومية في إقليم كوردستان وهو معمل سمنت سرجنار الذي بدأ بالإنتاج الفعلي عام (١٩٥٧).

وفي فترة السبعينات تطورت الصناعة في إقليم كوردستان ، وذلك بموجب الخطط التنموية التي وضعتها الدولة آنذاك إضافة لاستقرار الدولة العراقية في تلك الفترة ، وهذا دفع القطاع الصناعي إلى النمو والتطور ، وكانت محافظة أربيل تتصدر محافظات الإقليم في وجود المشاريع الكبيرة ، فقد كان عدد المشاريع الصناعية في اربيل للقطاع العام والخاص ٥٢ مشروع كبيرة و ١٥٢٠ مشروع صغيرة عام ١٩٧٩ ، وفي محافظة السليمانية بلغ عدد المشاريع الكبيرة لنفس العام ٤١ مشروع والصغيرة ١٤٩٧ مشروع ، كما كان عدد المشاريع في محافظة دهوك لنفس العام ٧ مشروع كبيرة و٢٧١ مشروع صغيرة (إقليم كوردستان العراق ، وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة) .

وبسبب الحرب العراقية الإيرانية ، والحصار الاقتصادي المفروض على العراق حتى عام ٢٠٠٣ ، والذي أديا إلى توقف الخطط التنموية اخذ القطاع الصناعي في إقليم كوردستان يتراجع في نمو المؤشرات الاقتصادية ، فقد بلغت عدد المشاريع في محافظة اربيل ٢٩ مشروع كبيرة و١٧٢٥ مشروع صغيرة عام ١٩٨٤ ، وفي محافظة السليمانية ١٧ مشروع كبيرة و١٨٧٠ مشروع صغيرة لنفس العام ، أما في محافظة دهوك فقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة ١٠ و ٤٢٦ مشروع الصغيرة لنفس العام ، وبعدها استمر عدد المشاريع في التزايد والنقصان بين الكبيرة والصغيرة وبين محافظات الإقليم أيضا حتى بلغ ٧٠ مشروع كبيرة في محافظة اربيل عام ١٩٨٧ ، في حين انخفض عدد المشاريع الصغيرة فقد بلغ ١٠٨٠ مشروع ، إما في محافظة السليمانية فقد كان عدد المشاريع الكبيرة لنفس العام ٢٦مشروع و٢٩٧٠ مشروع صغيرة ، في حين تزايد عدد المشاريع الكبيرة والصغيرة في محافظة دهوك ليبلغ ٥٣ كبيرة و٩١٤ صغيرة (الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الإحصاء الصناعي للوحدات الصغيرة والكبيرة ، ١٩٧٥- ١٩٨٧)

كما اهتمت حكومة الإقليم بمراكز البحث والتطوير ، فقد تركزت السياسات بعد عام ٢٠٠٣ على تشجيع البحث العلمي ، وبشكل خاص على إجراء البحوث والدراسات ورعاية العلماء والمبدعين وتكريم أصحاب براءات الاختراع ، وتوجد في الوقت الحاضر ٤ مراكز بحثية مع الهيئة الكوردستانية للدراسات الإستراتيجية والبحث العلمي.

كما أصدرت حكومة إقليم كوردستان القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ ، ويهدف هذا القانون إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية في الإقليم وخلق فرص العمل وحماية حقوق المستثمرين من خلال مجموعة من الإجراءات الإدارية والحوافز والامتيازات التي يضمنها القانون والتي معظمها لصالح المستثمر.

ثانيا- واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان :

يمكن التعرف على واقع الصناعات في الاقليم من خلال جدول (٢) وعلى المشاريع الصغيرة من خلال استعراض المؤشرات الواردة في جدولي (٣) و(٤) .

جدول (٢)

عدد المشاريع الصناعية وعدد العاملين والأجور فيها في إقليم كوردستان للسنوات ٢٠١١ و٢٠١٢

السنوات	٢٠١١			٢٠١٢		
الصناعات	عدد المنشآت	عدد العاملين	الأجور	عدد المنشآت	عدد العاملين	الأجور
الصغيرة	١١٤٨٤	٣٣١٨٢	١٣٣٥٥٠	١١٢٩٣	٣٤٦٥٧	١٨٧٧٤٧
المتوسطة	٢٣٦	٣٢١٧	٣٨٩٥٣	٢٢٥	٣٠٣٩	٢٩٥٧٨
الكبيرة	٨٩	٨٢٢١	٩٦٣٣٩	٩٢	٨١٦٩	١١٤٩٢٤
المجموع	١١٨٠٩	٤٤٦٢٠	٢٥٨٨٤٢	١١٦١٠	٤٥٨٦٥	٣٣٢٢٤٩

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة المتوسطة والكبيرة لإقليم كوردستان لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول (٢) ما يأتي :

١- أن عدد مشاريع القطاع الصناعي الخاص (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) في إقليم كوردستان بلغ (١١٨٠٩) مشروع عام ٢٠١١، وانخفض العدد ليصل إلى (١١٦١٠) مشروع عام ٢٠١٢ وبنسبة انخفاض ١.٧٪.وقد يعود السبب إلى توقف البعض منها .

٢- إن الأعداد الكبيرة لعدد المشاريع تركزت في مجموعة المشاريع الصغيرة حيث بلغت ١١٤٨٤ مشروع وبنسبة (٩٧٪)من مجموع المشاريع عام ٢٠١١ ثم انخفضت إلى ١١٢٩٣ عام ٢٠١٢ أي بنسبة انخفاض ١.٧٪ ،

٣- جاءت الصناعات المتوسطة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع وأهميتها النسبية بلغت قرابة (٢٪) ، أما الصناعات الكبيرة فانه بالرغم من ازدياد عدد المشاريع إلا أن أهميتها النسبية كانت ضئيلة جدا ، اذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة ٢٪ وكانت في عام ٢٠١١.

٤- أن عدد العاملين في القطاع الصناعي الخاص بلغ (٤٤٦٢٠) عامل في نهاية عام ٢٠١١وارتفع إلى (٤٥٨٦٥) عامل عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها ٢.٨٪ ، وتبين لنا أن المشاريع الصغيرة احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين إذ بلغت أهميتها النسبية ٧٤.٤٪ و٧٥.٦٪ لعامي ٢٠١١و٢٠١٢ على التوالي .

٥- ان الأجور في المشاريع الصغيرة في إقليم كوردستان اتجهت نحو الارتفاع ، حيث ازدادت من ١٣٣٥٥٠مليون دينار عام ٢٠١١ إلى ١٨٧٧٤٧ مليون دينار عام ٢٠١٢ أي بنسبة زيادة ٤٠.٥٪ .

وبالنسبة لانشاء او تأسيس المشاريع الصغيرة حسب القطاعات والتوزيع الجغرافي فيمكن بيانها من خلال جدولي (٣)و(٤) وكالاتي :

جدول (٣)

المشاريع الصغيرة حسب سنة تأسيسها و القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

السنة / القطاعات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
الزراعة	١٧٢	٢٨٩	١٠٢	١٥	٥	٥٨٣
الصناعة	٣٠٩	٣٢٩	٣٥٩	١٦٧	٥٩	١٢٢٣
التجارة	٥٩٨	٨٢٢	١٢٧٢	٣٩٣	٢٤٩	٣٣٣٤
الخدمات	٧٧٢	٥٥٤	٦٠٩	٢٥٧	١٥٦	٢٣٤٨
السياحة	١٥	٣	١	٠	١	٢٠
الاخرى	١٨	٢	١	٨	٢	٣١
المجموع	١٨٨٤	١٩٩٩	٢٣٨٠	٨٤٠	٤٧٢	٧٥٧٥

المصدر : حكومة اقليم كوردستان –العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، اربيل ، ٢٠١٥ .

ومن خلال مراجعة الارقام الواردة في الجدول (٣) يتبين لنا بأن :

١-احتل القطاع الخدمي المرتبة الأولى خلال سنة ٢٠١١، في حين جاء القطاع التجاري والصناعي بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي .

٢- جاء القطاع التجاري بالمرتبة الأولى خلال السنوات ٢٠١٢- ٢٠١٥ ، وربما يعود السبب في ذلك الى رغبة المستثمرين في الحصول على ارباح بشكل سريع واسترجاع الأموال المستثمرة بأقل فترة ممكنة ، في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية خلال السنوات آنفة الذكر .

٣- تزداد عدد المشاريع سنويا لحد عام ٢٠١٣ الا انها بدأت بالانخفاض من عام ٢٠١٤ بنسبة ٦٤.٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٣ وانخفضت مرة اخرى في عام ٢٠١٥ بنسبة ٤٣.٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤ وبنسبة ٨٠.٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٣ ويعزى ذلك الى

الظروف المالية والسياسية القاهرة واثرت بشكل سلبي على الظروف الاقتصادية والبيئة الاستثمارية مما قللت من رغبة المستثمرين للخوض في عمليات الاستثمارية الجديدة .

جدول (٤)المشاريع الصغيرة حسب المحافظات والقطاعات الاقتصادية

في اقليم كوردستان للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

المحافظات / القطاعات	اربيل	السليمانية	دهوك	كرميان	المجموع
الزراعة	٢٦٦	٧٥	٨٠	١٦٢	٥٨٣
الصناعة	٢٦٧	٦٠٠	٢٧٤	١١٨	١٢٥٩
التجارة	١٠٢٦	٧٦٦	١١٧٦	٣٦٦	٣٣٣٤
الخدمات	٧٣٨	٨٥٩	٥٧٨	١٧٣	٢٣٤٨
السياحة	٤	٣	١١	٢	٢٠
الاخرى	٧	٧	١٦	١	٣١
المجموع	٢٣٠٨	٢٣١٠	٢١٣٥	٨٢٢	٧٥٧٥

المصدر : حكومة اقليم كوردستان –العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، اربيل ، ٢٠١٥ .

نلاحظ من الجدول (٤) ما يأتي :

١- احتلت محافظة السليمانية المرتبة الاولى حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة فيها ٢٣١٠ مشروع ، في حين جاءت محافظة أربيل ودهوك بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي .

٢- هناك تذبذب وعدم وجود اتجاه واضح ومحدد في توزيع المشاريع الصغيرة بين المحافظات حسب القطاعات الاقتصادية ، الأمر الذي يشير الى عدم وجود رؤية واضحة أو تخطيط واضح المعالم لتوزيع المشاريع الصغيرة في الاقليم بالشكل الذي يساهم في عملية التنمية المتوازنة .

٣- جاء القطاع الزراعي بمرتبة متخلفة مقارنة بالقطاعات الأخرى (التجاري والخدمي والصناعي) ، وهذا يدل على عدم توجه لدعم هذا القطاع بما يتناسب وأهميته الاقتصادية ومساهمته في تأمين الغذاء والحد من الفجوة الذي يعاني منها الاقليم بهذا الصدد .

المبحث الثالث

دراسة حالة مصرف دجلة والفرات الاسلامي -فرع السليمانية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

ادت احداث ٢٠٠٣ في العراق والاقليم الى تحسن ظروف السياسية والاقتصادية وارتفعت الدخول مما ادت الى زيادة الطلب المحلي بالتالي زيادة المشاريع بشكل عام منها الصغيرة والمتوسطة بدرجد كبيرة الا ان المشاريع المذكورة واجهت عدة مشاكل من اهمها مشكلة التمويل ، لذا جاء هذا البحث لالقاء النظرة على دور الصيغ التمويلية المعتمدة بمصرف محل الدراسة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على طبيعة عمليات و نشاطات مصرف دجلة و الفرات الاسلامي للتنمية ولاستثمار في مدينة السليمانية كحالة دراسية ، علما هناك (٥)مصارف اسلامية في مدينة السليمانية ، الا ان اهم مصرف اسلامي هي مصرف دجلة والفرات من حيث : قدمها واعمالها وضوابطها الشرعية لذا تم اختيارها كنموذج الدراسة ، وتبدأ دراسة هذا المبحث بلمحة عن المصرف واهم انجازاتها واخيرا واقع عمليات ونشاطات المصرف - فرع السليمانية وكالاتي:

اولا- لمحة عن مصرف دجلة والفرات:

أسس مصرف دجلة والفرات للتنمية ولاستثمار بموجب شهادة التأسيس بالرقم م.ش/٢٧٥٤٢ في٢٤\٨\٢٠٠٥ الصادرة من دائرة مسجل الشركات واجيز للعمل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي فى٢١\٥\٢٠٠٥ وفتح أبوابه للزبائن في ١١\٢\٢٠٠٧ وتمكن المصرف من زيادة رأسماله في الربع الاول من عام ٢٠١٢ ليصبح (١٠٠) مليار دينار وقد بلغت تخصيصاته (٢٤.٤)مليار دينار واحتياطياته (١٧.٢٥) مليار دينار لغاية ٣١\١٢\٢٠١٤ (التقرير السنوي للمصرف ، ٢٠١٤).

وأستمر المصرف في تطوير منتجاته المصرفية وخدماته بهدف المساهمة بتطوير الاقتصاد العراقي، وللمصرف حاليا (٦) فروع واحدى فروعه فرع السليمانية محل الدراسة ، وسيتم افتتاح فروع جديدة في محافظات بغداد ، الانبار، البصرة ، النجف ، ونينوى ، صلاح الدين ، بعد اكمال موافقات البنك المركزي العراقي ، وفي النية افتتاح فروع خارج العراق في ماليزيا والاردن ومن المتوقع ان تباشر اعمالها بعد انجاز الابنية الخاصة بها واجراءات الكشف التي يقوم بها البنك المركزي العراقي.

ثانيا- انجازات وضوابط العمل بمصرف دجلة والفرات :

قام المصرف باتباع العديد من السياسات الادراية والفنية لتمشية اعمالها المصرفية بما يتناسب مع قواعد الشريعة الاسلامية وذلك تحت اشراف هيئة الرقابة الشرعية كذلك مواكبة التطورات العالمية في مجال المصارف ومن اهم الاجراءات والانجازات قام بها المصرف هي :

١. قيام مجلس الادارة بالعمل على تطوير عمل المصرف وتحسين ادائه ومراجعة سياسته الائتمانية وكان مصرف دجلة والفرات من المصارف السابقة في مجال تقديم الائتمان الاستهلاكي.
٢. اعداد سياسات واضحة ومكتوبة في مجال منح مختلف منتجات المصرف وفي مجال التدقيق ، اضافة عن الاستعلام عن زبائن المصرف.
٣. أصبحت كافة الأنشطة الائتمانية والاستثمارية تخضع للدراسة أبتداءا من قبل لجنة المخاطر المصرفية التي أسست في النصف الأول من عام ٢٠١١.
٤. تطبيق نظام السويفت (swift) في مجالات التحويلات المالية سواء المتعلق منها بالاعتمادات المستندية أو الحوالات المصرفية.
٥. تطوير وحدة الامتثال وتعزيز قسم الرقابة الداخلية بما يتناسب وتنامي نشاط المصرف.
٦. القيام بأعداد دراسات الجدوي الأقتصادية من قبل هيئة المستشارين التابعة للمصرف لكافة الطلبات الاستثمارية .
٧. زج موظفي المصرف في العديد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وخاصة خريجي الجامعات الجدد الذين تم تعيينهم في المصرف.

٨. تطبيق نظام الصوك الألكترونية (ACH) الذي يسهل عمل الزبائن في نقل أموالهم الكترونيا.
٩. تحديث النظام المصرفي المركزي (Core Banking system) وأضافة كل من النظام الاسلامي المصرفي (IBS) و(Trade Wind) الذي يستخدم في مجال الاعتمادات المستندية وخطابات الضما ن (تقرير مجلس ادارة المصرف ٢٠١٢) .

ثالثا - الصيغ التمويلية المعتمدة بمصرف دجلة و الفرات الاسلامي-فرع السليمانية في تمويل المشاريع الصغيرة للمدة(٢٠٠٧-٢٠١٤)

من الخدمات المصرفية الاسلامية والصيغ التمويلية الذي يعتمدها المصرف لعملائه وللمشاريع الصغيرة في محافظة السليمانية التي تشكل سياساتها المصرفية تتمثل بمصادر التمويل الاتية:

١-المرابحة

ان ائتمانات المصرف عن طريق منح المرابحات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة الصغيرة من اولى اهتمامت المصرف التي تم تنفيذها من عام ٢٠٠٧ ، حيث بدأت بـ (٣٩٤٨٠٥)الف دينار كما مبين من خلال الجدول وازداد الى (٢٤٧٣٦٣٠)الف دينار وذلك في (٤٥)عملية واستمرت المرابحة في زيادة لتبلغ اقصاها (٨٤٤٤٧٢٣)الف دينار عام ٢٠١٣ وذلك بـ(١٢٦)عملية ، وبلغت مبالغ المرابحة (٣٩١٠٦٠٦٨.٤)الف دينار خلال مدة الدراسة وفي (٥٣٥)عملية وبذلك تشكل نسبة (٤٥.٨٣٪) من مجموع مبالغ صيغ التمويل للمصرف .

ويتبين من خلال ماسبق ان صيغة المرابحة تشكل النسبة الاعظم من المنح والتمويل مثل اغلب المصارف الاسلامية وهذا ماتواجهه انتقادات كبيرة ومتكررة منها عدم اهمية وجدوى كبيرة لهذا النوع من التمويل للمشاريع الاستثمارية ، ويعزى ارتفاع عملية ومبالغ التمويل بالمرابحة الى قلة الخطورة وضمان نسبة الربح مقدما وسهولة ادارتها نسبيا.

٢-المشاركة

من الصيغ الفعالة للمصارف الاسلامية في عملية التمويل واهميته للتنمية الاقتصادية هي صيغة المشاركة ، وقد شارك المصرف سبع مرات بهذا النوع من التمويل والاستثمار وبدأت من عام ٢٠١١ لعام ٢٠١٤ ، حيث شاركت بعمليتين في كل من الاعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ ، اما في عام ٢٠١٤ انخفض الى مشاركة واحدة وبلغت حجم التمويل في عمليات المشاركة (٢٥٢١٣.٦٥)مليون دينار، وهذا تشكل نسبة (٢٩.٥٥٪) من مجموع مبالغ التمويل في المصرف خلال مدة الدراسة ، وتعد هذه النسبة نسبة جيدة ومقبولة في هذا المصرف مقارنة ببعض المصارف الاسلامية .

جدول (٥)صيغ وحجم التمويل الاستثماري(المبالغ بدينار) المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصرف دجلة والفرات –فرع السليمانية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

السنوات	عدد المرابحة	مبلغ المرابحة (دينار)	عدد المشاركة	مبلغ المشاركة (دينار)	عدد المضاربة	مبلغ المضاربة (دينار)	عدد الاستصناع	مبلغ الاستصناع (دينار)	مجموع التمويل	مجموع مبالغ التمويل (دينار)
٢٠٠٧	٨	٣٩٤٨٠٥٠٠٠	٠		٠		٠		٨	٣٩٤٨٠٥٠٠٠
٢٠٠٨	٤٥	٢٤٧٣٦٣٠٠٠٠	٠		٠		٠		٤٥	٢٤٧٣٦٣٠٠٠٠
٢٠٠٩	٥٠	٣٩٥٥٩٥٥٠٠٠	٠		٠		١	٥٩٢٤٠٠٠٠٠	٥١	٤٥٤٨٣٥٥٠٠٠
٢٠١٠	٥٣	٧٠١٧٢٤٠٠٠٠	٠		٠		٠		٥٣	٧٠١٧٢٤٠٠٠٠
٢٠١١	٧٥	٤٠٧٩٠٧١٠٠٠	٢	١٠٦٢٢٧٠٠٠٠٠	١	٥١٠٠٠٠٠٠٠٠	٠		٧٨	١٩٨٠١٧٧١٠٠٠
٢٠١٢	٩٤	٧٩٨٣٣٠٣٠٠٠	٢	١٠٦٢٢٧٠٠٠٠٠	١	٥١٠٠٠٠٠٠٠٠	١	٣٦٦٣٠٠٠	٩٨	٢٣٧٠٩٦٦٦٠٠٠
٢٠١٣	١٢٦	٨٤٤٤٧٢٣٠٠٠	٢	٢٧٤٧٢٥٠٠٠٠	١	٥١٠٠٠٠٠٠٠٠	٠		١٢٩	١٦٢٩١٩٧٣٠٠٠
٢٠١٤	٨٤	٤٧٥٧٣٤١٤٠٠	١	١٣٢١٠٠٠٠٠٠	١	٥١٠٠٠٠٠٠٠٠	٠		٨٦	١١٠٧٨٣٤١٤٠٠
المجموع	٥٣٥	٣٩١٠٦٠٦٨٤٠٠	٧	٢٥٢١٣٦٥٠٠٠٠	٤	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢	٥٩٦٠٦٣٠٠٠	٥٤٨	٨٥٣١٥٧٨١٤٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على :

- بيانات شعبة الائتمان والاستثمار بمصرف دجلة والفرات الاسلامي- فرع السليمانية .

٣-المضاربة :

بالرغم من ان المضاربة مثل المشاركة هي أكثر جاذبية لزيادة فرص العمل و التنمية الاقتصادية ، الا ان المصرف لم يعطي اهتماما كبيرا في هذا النوع من صيغ التمويل ،حيث بلغ عدد المضاربات اربعة من عام ٢٠١١ لحد عام ٢٠١٤ وكل عام بمضاربة واحدة ، وبلغت عملية التمويل بصيغة المضاربة (٢٠٤٠٠)مليون دينار وبهذا تشكل نسبة (٢٣.٩٪) من مجموع مبالغ التمويل في المصرف خلال مدة الدراسة ، وتعد هذه النسبة مقبولة نسبيا.

٤-الاستصناع :

للاستصناع اهمية كبيرة في تمويل و تنشيط الصناعات و المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية للاقليم، و لكن لسوء الامر يرى ان المصرف قامت بممارسة الاستصناع لمرتان فقط وذلك في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٢ ، حيث قامت بالاستصناع الاول بقيمة (٥٩٢٤٠٠)الف دينار وبقيمة اقل بالاستصناع الثاني بلغت (٣٦٦٣)الف دينار وكمجموع بلغت (٥٩٦٠٦٣)الف دينار وهذا تشكل (٠.٦٩٪) من مجموع مبالغ التمويل في المصرف خلال مدة الدراسة ، وتعد هذه النسبة متدنية جدا والسبب في هذا يرجع الى ارتفاع الجهد والى صعوبة ادارة هذا النوع من صيغ الائتمان والتمويل ، حيث يحتاج الى ثلاث سنوات خاصة بالنسبة لصنع المشاريع المتوسطة ، عليه يتوجه المصارف الاسلامية الى بديل الاخر من الائتمان النقدي وهي المرابحات والتي تستحوذ عموما على النسبة الاعلى من التمويل مثلما فعله المصرف محل الدراسة.

وكانت عدد العمليات والمشاريع الممولة (٥٤٨)عملية وذلك بقيمة (٨٥.٣١٥)مليار دينار خلال مدة الدراسة لتأتي منح المرابحة بالمرتبة الاولى حيث وصل الى (٥٣٥) عملية والمشاركة والمضاربة والاستصناع في المراتب الثانية والثالثة والرابعة على التوالي .

وبالنسبة لنشاط المصرف حسب سنوات التمويل ، فان عام ٢٠١٢ بلغ اقصاها حيث بلغت قرابة (٢٣.٧)مليار دينار وبعدها عام ٢٠١١ ليبلغ حجم التمويل (١٩.٨)مليار دينار وعام ٢٠١٣ يأتي بالمرتبة الثالثة وذلك بتمويل (١٦.٣)مليار دينار ، وهذا مايتناسب مع المنطق الاقتصادي ، وتعد سنوات الثلاث المذكورة اكثر رواجا وانتعاشا من الناحية الاقتصادية والتجارية في الاقليم وازدادت النشاطات الاستثمارية عموما ومعها زادت نشاطات المصرف وذلك لتلبية الطلب المتزايد من قبل الافراد والمشاريع الانتاجية .

من ملاحظة جدولي (٤)و(٥) يتضح ان عدد المشاريع الصغيرة المبنية للمدة (٢٠١١-٢٠١٢) بلغت (٣١٣٢) مشروع في محافظة السليمانية وادارة كرميان وعدد المشاريع الممولة من قبل مصرف دجلة والفرات بلغ (٣٧٩)مشروع للمدة (٢٠١١-٢٠١٤) بالصيغ المختلفة كانت العدد الاكبر منها بصيغة المرابحة وبلغت (٣٦٨)عملية والبقية (١١)عملية او مشروع فقط بصيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وتشكل نسبة (٠.٠٠٣٥) من مجموع المشاريع الصغيرة المبنية للمدة(٢٠١١-٢٠١٥) وتعد هذه نسبة متدنية .

يتضح مما سبق ان الصيغ التمويلية للمصرف بفرع السليمانية تنحصر في الانواع الاربعة المذكورة وتخلو من الاجارة وبيع السلم ، الا انه يقدم نشاطات وخدمات مصرفية اخرى مثلها مثل المصارف التجارية لكن بالطريقة الاسلامية وهي الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ، حيث قام بـ (٧١٩) عملية الضمان وبلغت قيمة خطاب ضمانها قرابة (٢٦٠.٢)مليار دينار مقابل عمولات محددة .

من هذا يتبين انه رغم الدور والاهمية الكبيرة للمصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة من الناحية النظرية والعملية في بعض الاحيان ، الا ان هذا الدور لهذا المصرف كانت دون المستوى المطلوب .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولا - الاستنتاجات :

١- ازداد انشاء المشاريع الصغيرة سنويا في الاقليم من عام ٢٠١١ لحد عام ٢٠١٣ الا انها بدأت بالتناقص من عام ٢٠١٤ وتواكب نشاطات مصرف محل الدراسة في نفس المدة .

٢- احتل انشاء المشاريع في القطاع التجاري المرتبة الاولى بلغ (٣٣٣٤)مشروع والقطاع الخدمي المرتبة الثانية بـ(٢٣٨٤) مشروع والصناعي بـ (١٢٥٩)مشروع بالمرتبة الثالثة للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) .

٣- وبالنسبة لانشاء وتوزيع المشاريع الصغيرة احتلت المحافظة السليمانية المرتبة الاولى بـ(٢٣١٠)مشروع ومحافظة اربيل بالمرتبة الثانية بـ(٢٣٠٨)مشروع ومحافظة دهوك بالمرتبة الثالثة بـ (٢١٣٥) مشروع خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥)

٤- ان للمصرف اربع انواع من المصادر التمويلية وهي ، المرابحة ، المشاركة ، المضاربة والاستصناع وبالتوالي من حيث حجم الانشطة .

٥- تعد المرابحة من اهم النشاطات والصيغ التمويلية للمصرف وتأتي بالمرتبة الاولى ، حيث منحت(٥٣٥)مرابحة وبقيمة (٣٩.١)مليار دينار خلال مدة الدراسة .

٦- رغم الاهمية الكبيرة للمشاركة والمضاربة والاستصناع في عملية التنمية الاقتصادية وفي عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الا انها استخدمت المشاركة (٧)مرات بمبلغ (٢٥.٢)مليار دينار والمضاربة (٤)مرات بمبلغ (٢٠.٤)مليار دينار والاستصناع مرتين بقيمة (٥٩٦)مليون دينار لتشكل الصيغ الثلاث نسبة (٥٤٪) من مجموع مبالغ التمويل مقابل (٤٦٪) للمرابحة وحدها وبهذا لم يكن لها الدور المطلوب والكبير في دفع التنمية الاقتصادية وتمويل المؤسسات الانتاجية .

٧- قدم المصرف في عام ٢٠١٢ اكبر خدمات التمويلية وذلك بقيمة (٢٣.٧)مليار دينار وادناها عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بقيمة (٠.٣٩٤) (٢.٤٣٦) مليار دينار على التوالي .

٨- كانت نشاطات المصرف في زيادة مستمرة سنويا لحد عام ٢٠١٣ ومن هذا العام وبعدها بدأت بالتناقص والتراجع بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والعمليات الانتاجية والاستثمارية التي مرت بها الاقليم .

٩- ان جميع النشاطات والعمليات التمويلية للمصرف بلغت (٥٤٨)عملية وبقيمة تمويلية للمشاريع بلغت (٨٥.٣)مليار دينار خلال مدة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٤).

ثانيا – المقترحات :

١- ضرورة ان تكون هناك تشريعات حكومية تسهل وتشجع التوسع في المشاريع الصغيرة لما لها من دور مهم في توفير فرص للاستثمار والعمل والتخفيف من مشكلة البطالة والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية .

٢- توسيع دائرة الاقراض والتمويل للمشاريع الصغيرة وفق معايير محددة تخفف الضمانات الكثيرة المطلوبة من اصحاب المشاريع الصغيرة لاقامة مشاريعهم .

٣- ضرورة استخدام الصيغ التمويلية التي لها دور كبير للمؤسسات الانتاجية كذلك تلك لها اهمية كبيرة لعملية التنمية الاقتصادية و ضرور استخدام جميع الصيغ التمويلية في المصرف بدلا من الاعتماد والتركيز على صيغة واحدة وهي المرابحة .

٤- العمل على رفع كفاءة ومهارة العاملين بالمصارف الاسلامية على تطبيق صيغ الاستثمار وكذلك توعية المتعاملين مع المصارف بصيغ الاستثمار المختلفة.

٥- يقترح البحث انشاء وفتح مصارف اسلامية اخرى في جميع المحافظات ومنها محافظة السليمانية بشكل تخدم عملية التمويل كذلك عملية التنمية الاقتصادية.

المصادر :

١- أسعد حمدي محمد ماهر ، اثر التنموي للصناعات الصغيرة في اقليم كوردستان العراق ،مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (٢) ، العدد (١) ، ٢٠١٦ .

٢- ارشد طه عثمان ، قياس كفاءة الأداء الصناعي للصناعات التحويلية في إقليم كوردستان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ .

٣- اقليم كوردستان ،وزارة التجارة والصناعة ، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة .

٤- اسبيرو الزاهي ، اهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ٢٠٠٢.

٥- بيانات شعبة الائتمان والاستثمار بمصرف دجلة والفرات الاسلامي- فرع السليمانية.

٦- تقرير مجلس الادارة لمصرف دجلة والفرات الاسلامي عن نشاط المصرف للسنة المنتهية ٣١\١٢\ ٢٠١٢ .

٧- التقرير سنوي لمصرف دجلة والفرات الاسلامي لسنة ٢٠١٤ .

٨- حسين عبد المطلب الاسرج ، تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ٢٠١١ ، الموقع الالكتروني :www.mpra.ub.uni-muechen.de

٩- حكومة اقليم كوردستان –العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، اربيل ، ٢٠١٥ .

١٠- جهاد عبد الله عفانه و قاسم موسى ابو عيد ، ادارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .

١١- جالين سبنسر هل ، منشآت الأعمال الصغيرة ، ترجمة صليب بطرس ، الدار الدولية للتوزيع والنشر ، القاهرة ،١٩٩٨ .

١٢- الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي للوحدات الصغيرة والكبيرة ١٩٧٥- ١٩٧٨ .

١٣- غسان البلبل ، احتياجات وأولويات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
١٤- صلاح الدين حسن السيسي ، استراتيجيات واليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ .
١٥- نهال فريد مصطفى و نبيلة عباس ، اساسيات الاعمال في ظل العولمة ، دار الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٥ .
١٦- نسرين سليمان حسين ، النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للقطاع العام في محافظة اربيل – دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠٠٣.
١٧- هادي رشيد الجاوشلي ، المظاهر الاقتصادية في تراث منطقة كردستان ،اربيل ،١٩٨٧ .
١٨- هاشم خضير الجنابي ، مدينة اربيل دراسة في جغرافية الحضر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
١٩- وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لاقليم كوردستان ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .
٢٠- يوسف قريشي ، سياسة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ .

Abstract

Small project has a great important of achieving economic and social dimensions because of its important characteristics is to achieve high operating rates at the level of individuals, due to providing complementary feature through their small projects for the large projects . Additionally, the small project has a vital role in creating innovations, exports diversity and huge contribute to the gross domestic product (GDP), as well as they are considered one of the main drivers of growth and economic development.

In fact, the financing of small project is one of the most important techniques to encourage and develop the small project to increasing more role in the economic development process , and contribute to the Islamic banks in financing these projects has multiple formulas, such as participation , Murabaha(profitable) and speculation ... etc.

The research stems from the hypothesis that the role of the bank under study (Islamic bank of dijla and furat) in financing small project is not commensurate with the importance of this project, thus, the research aims to identify and analysis the nature of small projects in the Kurdistan Region ,as well as to financing small projects through identify and analyzing formulas adopted by Islamic banks .

Finally, current research concludes that the commercial sector ranked first one in term of the establishment of small projects, and reached around (3334 projects), after that comes the service sector by(2384 projects), while the industrial sector is smaller than (commercial and service sectors), and reached (1259 projects). Moreover, the "Islamic bank of dijla and furat" has four main sources of financing activities, which are Murabaha, Participation, Speculation and Istisna'a respectively. Furthermore, all financial activities and operations of the bank amounted (548) process, which is at value reached (85.3 billion Iraqi dinars) during the study period (2007-2014).

Key words: Financing Formulas, Small Project, Islamic banks .